من غير تقدير عامل اخر لاسيما اذا كان المتعلق هو المفعولية
او اعمال المذكور فيه من غير استعمال فى معناه وهو بعيد انتهى
كلامه قوله قد لا يقصد بثبوته اى تحققه فى نفس الامر هذا
الرد انما يرد بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين من المتاخرين
من ان امكان المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلا عن تحققه
وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان امكانه شرط للتحقق
واما ما اختاره فى شرح الفرائد وما يستفاد من شرحه للتلخيص
من ان تحققه شرط فلا يحتاج الى الدفع ولكن يراد ان الموضوع
له فى الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال الى المكنى عنه
واما فى التضمين فمعنى المذكور والمعنى المتضمن مقصود لذاتهما ولو
فرض انهما مرادان باللفظ المذكور للزم ان يراد بلفظ واحد فى
اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معا لذاتهما وهو غير صحيح
كما صرح به فى شرح الفرائد والعلامة التفتازانى فى التلويح
فلا صحة لكونه كناية فافهم قوله ومن غير تقدير لفظ اخر فلا
يكون حذف احتمى يرد الايراد المذكور الباب الاول الذى عمد جزء
من الرسالة ولفظا او معنى كائن فى بيان احوال العامل
وسوق له وجعل الملحوظ وفاقا للالفاظ بتقدير البيان توسع شايع
باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانه شئ يحيط
بها احاطة الظرف بمظروفه فجعل الالفاظ ظروفا لها حيث
قالوا انها قوالب المعانى باعتبار انها توخذ منها وتزيد بزيادتها
وتنقص بنقصانها وقيل يصح هذا بلا تقدير ايضا فانهم يجعلون
نفس المعانى محلا للالفاظ توسعا حيث قالوا عند الاستدلال
على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الموضوع له بمنزلة
المحل

المحل للفظ والشئ الواحد لا يكون مستقرا فى محله ومتجاوزا
عنه فى حالة واحدة او فى تحصيل ادراكاتها فلا يلزم ظرفية
الشئ لنفسه والتحصيل كما يحصل بهذه المعانى من حيث انها
مدلولات هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكانه شئ يحيط
بها ويجوز ايراد اللام بدلا فى لوجود معناها هنا ايضا للتعليل
كما فى قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه فيقدر متعلق
يصلح ان يكون معلولا لما بعدها فلا حاجة الى ذكر من التوسع
فى تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات المعنون بها المباحث
كالمقاصد والمواقف والمقدمة قدمه لتوقف صحة اكثر تعريفات
المعمول على بحثه كما سنبينه ولشرفه لكونه مؤثرا بخلاف المعمول
فانه متاثر ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفته
ومعرفة اقسامه ومعرفتها موقوفة على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة
على معرفتها اذ بعضه فعل وبعضه اسم وبعضه حرف اراد ان يقسم
الكلمة اولا معرفا لها ولكل قسم من اقسامها ويبين كون كل منها
عاملا كلا او بعضا فى اثنائه ويعرف العامل ويقسم ثانيا فقال
اعلم بخطاب عام اولا اى قبل الشروع فى المقصد فى الصحاح
والقاموس اذا جعلت اولا صفة لم تصرف تقول لقيته عاما اولا واذا
لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا واول معناه
فى الاول من هذا العام وفى الثانى قبل هذا العام ان الكلمة
لانها للجنس من حيث وجوده فى ضمن الكل اذ المقصود التقسيم
وهو للافراد لا للماهية على ما هو راى البعض والتعريف تبعى
فعلى هذا فى الضمير استخدام من حيث هو هو وان التقسيم كالتعريف
للماهية لا للافراد على ما حققه الفاضل عصام فى اوائل شرحه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)